



أصول القانون LECTURE HANDOUT # 7B

المدخل لدراسة العلوم القانونية نظرية القانون

تطبيق القانون:
مبدأ المشروعية - شرعية القوانين و رقابة القضاء عليها
مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون

د. مشاعل عبد العزيز الهاجري
Mashaal.alhajeri@ku.edu.kw
قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة الكويت

© Mashaal A. Alhajeri, 2005

مبدأ المشروعية - شرعية القوانين و رقابة القضاء عليها

- مبدأ المشروعية – التشريعات تدرج من حيث القوة، فالنظام القانوني في الدولة يتكون من مجموعة من القواعد القانونية تدرج بشكل هرمي حسب مكانة الجهة التي أصدرتها وحسب طبيعة الإجراءات المتبعة في إصدارها، وذلك على النحو التالي:
 - الدستور (التشريع الأساسي)
 - التشريع العادي (أو القانون)
 - التشريع الفرعي (اللائحة)
 - القرار الإداري (القرار الفردي)
- مضمون مبدأ المشروعية – وجوب تقييد التشريع الأدنى بالتشريع الأعلى.
- صور مخالفة التشريع الأدنى للتشريع الأعلى:
 - مخالفة شكلية (من حيث الإجراءات)
 - مخالفة موضوعية (من حيث المحتوى)
- جزاء مخالفة مبدأ المشروعية ← الحكم ببطالان التشريعات (أو اللوائح) قضائياً من قبل المحكمة الدستورية.

مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون

- المادة 178 من الدستور قضت بأن " تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها، ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها، ويجوز مد هذا الميعاد أو قصره بنص خاص في القانون".
- المادة 42 من الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960: "لا يعد الجهل بالنص المنشئ للجريمة، ولا التفسير الخاطئ لهذا النص، مانعاً من توافر القصد الجنائي، إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك" (إذاً: لا يقبل الاحتجاج بالجهل بأحكام القوانين).
- بمجرد نشر القانون في الجريدة الرسمية المخصصة لنشر القوانين، وهي "الكويت اليوم"، تقوم قرينة قانونية تفترض علم العامة بالقانون، ولو لم يعلموا به حقيقة، فلا يجوز لأحد أن يعتذر بجهله بالقانون (أي: علم حكومي / مفترض).
- الاستثناءات القليلة المقبولة للاعتذار بالجهل بالقانون:
 -

- حالة تعذر وصول الجريدة الرسمية إلى بعض الأقاليم لقوة القاهرة، فلا يطبق القانون هناك إلا بعد زوال هذه الظروف (كوارث طبيعية / حرب: العدوان الإسرائيلي على سيناء عزلها عن مصر / حصار)
- خطأ في طباعة الجريدة الرسمية أدى لطمس القانون
- عدم توزيع الجريدة الرسمية
- و مع ذلك، فإن أهمية مثل هذه الظروف تقلصت بسبب تقدم وسائل الاتصال الحديثة.
- مبررات مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون:
 - إباحة الاحتجاج بالجهل بالقانون يهدر مبدأ المساواة أمام القانون.
 - يؤدي إلى حالة من التناقض غير المقبول هي تطبيق القانون على من كان يعلم به و اعفاء من كان يجهله.
 - إباحة الاحتجاج بالجهل بالقانون هو حجة سهلة بيد مخالفين القوانين.
 - ادعاء الجهل بالقانون هو واقعة سلبية صعبة الإثبات.
 - ادعاء الجهل بالقانون يخدم مصلحة فردية، و لكنها تتعارض مع مصلح الجماعة في تطبيق القانون.
- مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون يستخلص من:
 - مبدأ تجريد و عمومية القاعدة القانونية
 - القوانين الحديثة تغفل النص عليه صراحة (و لكنه يستخلص منطقياً من النص على العمل بالقوانين بعد فترة معينة من نشرها).
- نطاق مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون:
 - يسري على جميع القواعد القانونية (أمره / مكملة)
 - يسري على جميع فروع القانون (عام / خاص)
 - يسري على جميع الأفراد (أمي / أجنبي / مريض / مسافر / مقيم في الخارج)
 - يسري على جميع القضاة

- خلاف – نطاق مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون:
 - رأي - مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون يطبق على القواعد الأمرة (المتعلقة بالنظام العام) دون المكملّة.
 - الرد - القواعد المكملّة هي قواعد قانونية و تطبق بمجرد عدم استبعاد حكمها.
 - رأي – في العقود يعتبر الغلط سبباً معتبراً لإبطال العقد،¹ و الغلط في حقيقته ما هو إلا جهل بالقانون، إذا يجب أن يكون للجهل بالقانون نفس أثر الغلط به، أي استبعاد تطبيقه.
 - الرد - من يستند إلى الغلط في القانون يطلب إعمال الحكم الصحيح عليه، أما من يعتذر بجهله بالقانون فهو يطلب استبعاد تطبيق القانون عليه. ففي الأمثلة السابقة المطلوب إعمال حكم القانون لا التهرب منه.
 - رأي - مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون يطبق في المسائل الجنائية فقط.
 - الرد – يطبق هذا المبدأ على جميع فروع القانون.

¹ الغلط في القانون فهو وهم يقوم في ذهن العاقد فيصور له حكم القاعدة القانونية على غير الحقيقة

تطبيقات - مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون

مجلس النواب يحيل ملفي (الإعفاءات الضريبية) و(أمنية) إلى النائب العام²

عمان- راكان السعيدة - قبل أن تفقد جلسة مجلس النواب مساء أمس نصابها القانوني ويتعطل سيرها قرر أغلبية النواب إحالة ملف إعفاء حكومة سابقة أشخاص وشركات بما قيمته (43) مليون دينار من الضريبة إلى النائب العام رافضا بذلك توصية لجنة التحقيق النيابية بحفظ أوراق القضية.

وتعرض تقرير لجنة التحقيق الخاصة بما أثاره النائب فواز الزعبي حول إعفاءات بلغت (43) مليون دينار من ضريبة الدخل لأشخاص وجهات، إلى نقد واسع من أغلبية (23) نائبا ناقشوا التقرير أمس .

ومن بين (23) نائبا ناقشوا التقرير لم يؤيده إلا نائب واحد (فخري اسكندر) بينما بقية النواب أثنوا على جهد اللجنة لكنهم رفضوا النتائج التي توصلت إليها، فضلا عن رفضهم المنطق الذي اعتمده اللجنة في نفى أي تجاوز في الإعفاءات باعتبار أن المكلفين بدفع الضريبة يجهلون القانون.

واتهم النائب فواز الزعبي (وهو من أثار القضية) اللجنة بمخالفة أبسط قواعد القانون، وقال أن اللجنة أخطأت عندما أسست قرارها على ما تقدمت به الحكومة ووزراء المالية السابقين من مبررات لا تنطلي على العقول والتي تمثلت في جهل من تم إعفاؤهم بالقانون وعدم نشر الوعي الضريبي. وأكد الزعبي: هذه الإعفاءات استندت إلى مبررات غير أصولية أو قانونية وتم الاعتماد بإعفائهم على مبرر الجهل بالقانون الذي لا يجوز الاعتماد به .

وبين أن اللجنة: أخطأت في إقرارها بعدم وجود أي فساد أو حتى شبهة اعتداء على المال العام أو جرم تقصير أو إخلال بالواجبات الوظيفية العامة. ونبه نواب إلى ان قانون الضريبة العامة على المبيعات معمول به منذ عام 1994 فلماذا تمت الإعفاءات فقط في أعوام 2001 و 2002 و 2003 وهي الفترة التي كان مجلس النواب مغيبا خلالها. ورأوا ان مجلس الوزراء في تلك الفترة قد تعسف وأساء استخدام الصلاحيات عندما وافق على هذه الإعفاءات.

...

² <http://forum.almhbash.com/index.php?act=Print&client=printer&f=41&t=7325>

*** (Glossary) مسرد**

English Term	Arabic Term	Notes
Principle of legality / legal hierarchy (constitutional law)	مبدأ المشروعية (شرعية القوانين / تراتبية القوانين / سيادة حكم القانون)	
	قاعدة عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون: لا يقبل الاعتذار بالجهل بالقانون	<i>ignorantia legis non excusat</i>

- Terms indicated in the Glossary are primarily in English. Italicized terms are in French or Latin, unless otherwise specified.

تطبيقات – عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون

- في مذكراته المعنونة "يوميات نائب في الأرياف"، يسرد الأديب توفيق الحكيم لصديق له هذه الحادثة التي وقعت عندما كان يعمل وكيلاً للنياحة في بلدة ريفية، و هي عبارة عن حوار دار بين قاضٍ و متهم، و هو فلاح بسيط:³



توفيق الحكيم

القاضي: "طلبك بمعارضة الحكم الذي صدر بحبسك مرفوض شكلاً يا متهم، لأنك تقدمت بمعارضتك بعد الميعاد المحدد".

لم يفهم الفلاح هذا الكلام. وقال: "و العمل إيه يا حضرة القاضي؟"

القاضي: "العمل أن الحكم الصادر بحبسك ينفذ عليك و لا تقبل فيه المعارضة. احجزه يا عسكري".
الفلاح: "الحبس بالزور يا حضرة القاضي؟ أنا مظلوم. لا قاضي سمع كلامي و لا حاكم طلب سؤالي لحد الساعة!"

القاضي: "اخرس! معارضتك يا رجل تمت بعد فوات الميعاد المحدد!"

الفلاح: "و ماله؟"

القاضي: "القانون يا رجل أنت محدد ثلاثة أيام فقط لمعارضة الحكم. و أنت تقدمت بالمعارضة بعد هذه المدة".

الفلاح: "أنا يا سيدي القاضي غلبان لا أعرف أقرأ و لا أكتب. و مين يفهمني القانون و يقريني المواعيد؟"

القاضي: "يظهر أنني طولت بالي عليك أكثر من اللازم. انت مفروض فيك العلم بالقانون. احجزه يا عسكري!"

و وضع الرجل بين المحجوزين و هو يلتفت يمناً ويسرة إلى من حوالياه ليرى أهو وحده الذي لم يفهم. و صرت أنا وكيلاً للنياحة أستمتع لهذا الحوار و أتأمل لحظة شكل هذا المخلوق البسيط الذي يفترضون فيه العلم بقانون نابليون!!

³ توفيق الحكيم، يوميات نائب في الأرياف، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص. 67-68 (بتصرف).

المراجع (Reference Materials)

• باللغة العربية (Arabic Titles):

1. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المصادر الإرادية للالتزام: العقد و الرادة المنفردة، ط 2 (الكويت: مؤسسة دار الكتب، 1998)
2. مصطفى الجمال، "الجهل بالأحكام المدنية"، مجلة الحقوق، العدد 1 و 2، 1971.
3. محمد وجدي عبد الصمد، الاعتذار بالجهل بالقانون (1973).